# أخلاقيات المهنة الإعلامية في ظل حدي الفساد السياسي والمال السياسي

## – قراءة في راهن التنظير والممارسة–

د. طراد طارق
كلية العلوم الانسانية
جامعة عباس الغرور–خنشلة

د.قول خيرة
كلية العلوم الإنسانية
جامعة الجزائر 2

**الملخص:**

مما لا شك فيه ان الحديث عن أخلاقيات المهنة الإعلامية في ظل معطيات الراهن سواء تعلق الامر بما يشير اليه مفهوم بالتزام الحياد والعمل وفق القواعد والتشريعات الأخلاقية او من خلال ما يضفيه المفهوم عن تلك الممارسات التي تصب في خانة ما يسمى العمل النظيف وتنعكس على مستوى الراهن الاعلامي والذي تتجاذبه تحديات على مستويات كثيرة وخاصة ما تعلق الامر بما يصطلح عليه الفساد السياسي بكل ما يشير اليه المفهوم من اساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة تنعكس اثارها انطلاقا من تنوع اشكاله وليس ببعيد عن هذا المصطلح لنجد المفهوم الذي اخذ بالشيوع لما اصطلح عليه ايضا المال السياسي والذي يعبر عن رديفه الفساد السياسي ولكن بشكل اخر فهناك من يمارس الفساد تحت غطاء المال السياسي والذي يعتبر شكلا من اشكال الفساد لهذا المفهوم العريض لان ما يشير اليه المال السياسي والذي يعتبر شكلا من اشكال الفساد لهذا المفهوم العريض لان ما يشير اليه المال السياسي تحت ما يسمى التمويل السياسي الى شراء القوائم الانتخابية والترتيب فيها لتطال حتى شراء الذمم بمن فيها المنتخبين وكذلك قنوات الاتصال والاعلام لتبيض الصورة والرواج الحسن لتوجيه الصورة الاعلامية للاستهلاك الايجابي لصالح هذه الاخيرة دون ما يسمى بتكافؤ الفرص ويظهر جليا في المجتمع العربي بخاصة هذه الاشكال وخاصة عندما طرحت استقلالية الاعلام ليطرح اشكال اخر عن الرقابة في الاعلام ومدى ترسيخها للفساد السياسي بكل انواعه واشكاله وخاصة طغيان المال السياسي واغراقه لقيم واخلاق المهنة الاعلامية بكل صورها وانطلاقا مما سبق ستبحث مداخلتنا هذه عن الاثار السلبية للفساد السياسي والمال السياسي على المهنة الاعلامية وكذلك سبل وواقع وافاق تشريع قوانين تضبط قوانين العمل او المهنة الاعلامية تستجيب للمعايير العالمية والاحترافية بعيد عن تزاوجها وامتزاجها به.

**الكلمات المفتاحية:** الأخلاقيات، المهنة الإعلامية، الفساد السياسي، المال السياسي.

**Résumé** :

Il n'y a pas de doute que le discours sur l'éthique des médias dans les données actuelles que ce soit ce qu'il se réfère à la notion de neutralité et de travail selon les règles et la législation éthique ou à travers ce qui jette concept pour ces pratiques qui sont dans la boîte, et le travail soi-disant propre et réfléchi sur le niveau des médias actuels qui est en

proie à des défis à plusieurs niveaux, notamment en ce qui concerne la corruption politique ce qu'on appelle, Tout se référant à la notion de l'abus de pouvoir public par les élites dirigeantes des objectifs des effets réfléchis illégalement de la diversité de ses formes et non loin du terme de trouver un concept qui a pris la propriété commune de ce qu'on appelait l'argent trop politique qui exprime la corruption politique générique, mais dans un autre chemin de la corruption est pratiquée sous le couvert de l'argent politique, qui est une forme de corruption du concept à large bande Parce que ce faisant référence à l'argent politique, qui est une forme de corruption de ce concept large, parce que se référant à l'argent politique dans le cadre du financement soi-disant politique d'acheter des listes électorales et d'organiser leur affecter même l'achat de créances, y compris les élus, ainsi que les canaux de communication et des médias pour le blanchiment de la photo et de la flèche Hassan pour diriger les médias d'image positif pour la consommation en faveur de ce dernier, sans l'égalité des chances soi-disant et se manifeste dans la communauté arabe en particulier ces formes, en particulier quand il a lancé l'indépendance des médias pour demander une autre forme de censure dans les médias et la consolidation de la corruption politique sous toutes ses formes, Surtout la tyrannie de l'argent politique et de seller les valeurs et l'éthique des médias de la profession sous toutes ses formes la base de ce qui précède va discuter de notre intervention ces effets négatifs de la corruption politique de la vie politique et de l'argent sur les médias professionnels, ainsi que les moyens et la réalité et les perspectives pour les lois de la législation réglementent la législation du travail ou répondre aux médias de profession aux normes mondiales est loin d'accouplement et de le mélanger et de professionnalisme.

**Mots de passe** : Ethique, médias Profession, La corruption politique, l'argent politique

**مقدمة:**

الفساد السياسي مصطلح يشير إلى انتهاك مبدأ النزاهة، وهناك علاقة جدلية بين المال السياسي والفساد السياسي وكذا وسائل الإعلام التي تعمل في النهاية على تسليط الضوء على هاته الظواهر، ويعرف الفساد السياسي بأنه إساءة استخدام المال في أغراض سياسية، وينتج عن هذه الظاهرة مخاطر كبيرة، فهي أحد أهم أسباب انعدام الثقة في مؤسسات الدولة وعلى رأسها وسائل الإعلام على اختلافها عند استغلال المال العام في، والتغطية الدعائية، والإعلامية، وفي هذا الصدد تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه: «استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة»، أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه: « إساءة استعمال الوظيفة العامة للمصلحة الخاصة»، وجاء في معجم اوكسفورد أن الفساد هو:« انحراف

أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة »، هذا إلى جانب الفساد الأخلاقي والقيمي الذي نحن بصدده والمتعلق بالرشوة واستغلال المال بجميع أشكاله لغايات خاصة، وقد يكون هذا النوع من اخطر أشكال الفساد لأسباب تتعلق بموضوع تدجين وترويض رجال الإعلام للقبول بالفساد من خلال بيع ذممهم لقاء مبلغ من المال أو لقاء وليمة أو بعض الأموال العينية.

**أولا–الإشكالية:**

أمام تزايد ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر عقب الاستقلال والى يومنا هذا لا سيما ظهور مال سياسي يشارك في الدورة الاقتصادية مما يدفع بوسائل الإعلام المختلفة أن تلعب دورها وفق ما تتطلبه أخلاقيات المهنة الإعلامية من تنوير وتوضيح للرأي العام لحقائق الفساد وخلفياته والضالعين فيه إلا أن الواقع يسجل صمت وسائل الإعلام عن الكثير من القضايا ويطرح السؤال هل ذلك له علاقة بالفساد الإعلامي أم توجه الإعلاميين وفق توجه مالكي مؤسساتهم الإعلامية أم هو الخضوع للأقوياء أم أن المحيط العام أصبح يتطلب التكيف مع هذا الفساد؟

**ثانيا–المفاهيم الاساسية:**

**1–اخلاقيات المهنة الاعلامية:**

هنالك مفهومين للسلوكيات الاعلامية (الاخلاق والاخلاقيات)، فتعبير الاخلاق يستخدم بمعنى "اتيك" éthique وهو يتناول التصرف الاخلاقي العام لأي انسان،بينما تعبير الاخلاقيات يستعمل بمعنى "ديونتولوجيا" déontologie اي مجموعة الواجبات والالتزامات الخاصة التي تنشا عن ممارسة مهنة ما[1].

ان تعبير "اتيك" حسب ارسطو يعني "الطبائع الشخصية الناتجة عن العلاقة بين الرغبات والعقل" امه الميدان المفضل للتردد وللقرار (...) ماذا نقرر امام قضية ما واي موقف نتخذ،القرار هنا يكون اخلاقيا بقدر ما يسعى الى الابتعاد عن اعتباطية الغرائز والاهواء او عن كل ميل غير عقلاني،او انه التطلع الى تصرف حكيم انطلاقا من القيم السائدة،البعض الاخر يرد "الاتيك" انطلاقا من الخير العام في سلم القيم...

"الديونتولوجيا" هي مجموعة الواجبات التي يحددها المهنيون في ممارسة مهنتهم،والتعبير مشتق من اليونانية ومعناهعلم الواجب اي العلم الذي يتناول الواجبات المهنية المطلوب الالتزام بها،فكما عند الصحافيين كذلك عند الاطباء والمحامين وغيرهم،هذه القواعد تهدف الى تبني قيم محددة للمهنة مثل الحقيقة والنزاهة والمصلحة العامة،الحرية ...

تتناول الاخلاقيات(الديونتولوجيا) النطاق الخاص بالمهنة بينما الاخلاق (اتيك) تتناول النطاق الشخصي للصحافي،اننا في معالجتنا انما نتناول الموضوع بعموميته،اي كل ماله علاقة بسلوكيات الصحافي،ونستعمل كلمة اخلاق بمعنى عام،معتبرين ان موضوع الاخلاق الاعلامية انما يشمل الاخلاقيات الاعلامية ايضا.

[1]Bernier,Marc-francois « Ethique et deontologie du journalisme » Ed.les presses de l université laval-canada,2004(pp 50-52)

**2–الفساد السياسي:**

الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والادارية المشبوهة والمريبة، ويشمل مساحة واسعة من الاعمال والتصرفات غير الشرعية، فهو ظاهرة معقدة تتشعب اسبابها وتتنوع اثارها، وتشمل انواعا مختلفة من انماط السلوك الشاذة اهمها :-

1- الرشوة .
2- الاختلاس .
3- استغلال النفوذ .
4- الابتزاز : وهو اجبار الاشخاص على دفع مبالغ مالية معينة بالتهديد او العنف والترهيب كإجبار الموظف المسؤول عن استلام مواد متعاقد على توريدها الى دائرته المقاول المورد على دفع مبلغ يفرضه والا عدها غير مطابقة للمواصفات[2] .
5- هدر المال العام .
6- توظيف الاموال العامة لغير ما خصصت له، اما للمصلحة الخاصة او لمصلحة فرد او مؤسسة او حزب او جماعة .
7- التهرب و المساعدة على التهرب من الضريبة .
8- الوساطة .
9- تسريب المعلومات .
تفضيل ذوي الصلات والقربى في التعيينات في الوظائف .
10- تفضيل ذوي الصلات والقربى في العقود .
11- المزاجية في اصدار القرارات الادارية دون التقيد بالقوانين والانظمة .
12- الحصول على نسب مقابل احالة العقود او المناقصات .
13- الاهمال الجسيم بما يلحق ضررا جسيما بالاموال العامة .

والكثير من انواع الانشطة الفاسدة الاخرى، ولا يشترط في النشاط لكي يعد ( فسادا ) ان يكون فعلا يجرمه القانون[3]

**3–المال السياسي:**

عرف البعض المال السياسي بانه "مال شديد القذارة قادر على اعادة رسم الطريق وتحويل مسار الاحداث الا ان طريقه بعد الثورات في المنطقة العربية يتخذ كل الاشكال القديمة والجديدة ولعب على كل الحبال لوصول كل القوى الى ضالتها

[2] مي فريد: الفساد روية نظرية ،مجلة السياسة الدولية في باب الاقتصاد والدولة والبيئة ،العدد 134 ،2001.
[3] محمود عبد الفضيل مفهوم الفساد و معاييره الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية مركز دراسات الوحدة العربية ط2 2006 ص86

والحصول على مكانة ومركز سياسي واقتصادي فلا يعد رشاوى واموال مجهولة فقط بل تحول الى استثمارات تهدف الى تغيير خريطة القوى"[4]

كما عبر جانب اخر عن المال السياسي بانه "مال ظهر في تحركات جماهيرية وانتخابات نقابية تجسد في محطات فضائية وصحف ومواقع الكترونية وناشطين بالمئات متفرغين او شبه ذلك للعمل السياسي والاعلامي دون ان يعيق مصدر انفاقهم ودون ان تسالهم الدولة او تعلن اسماؤهم والمبالغ وارقام الحسابات التي تلقت التحويلات".

القصد من اخفاء المال السياسي لا لان مصدره بالضرورة غير مشروع انما تقتضي مصلحة من دفع المال الى اخفاءه لأنها تهدف الى السيطرة على امر معين او تحقيق امر قد لا يشكل جريمة كفوز مرشح معين ومن خلاله رسم سياسة معينة او كسب ود دولة معينة من خلال الاستثمار فيها،وبالتالي فان المال السياسي يدخل في الدورة الاقتصادية ليس بهدف شرعية المال ذاته،انما الهدف الدورة الاقتصادية ذاتها.

**ثالثا–التصورات النظرية لتفسير الفساد السياسي:**

**ا–النظرية الوظيفية:**

انتقل موضوع الفساد من دائرة التفكير الاخلاقي الى موضوع سياسي ومن ابرز النظريات النظرية الوظيفية والتي ابتعدت عن الوصف واهتمت بالتفسير ان تفسير الظواهر لا يتم بمجرد التعرف على وظيفتها بل يجب التمييز بين الحالة الفاعلة والوظيفية وهو تفسير يقوم على فهم الظواهر نفسها ولا يتجه الى نفسية الافراد باعتبار ان مصدر تلك الظواهر هي البنية الكلية للمجتمع المدروس وانطلاقا ايضا من التمييز بين الوظائف الموضوعية التي تكيف كيان معين[5] .

ينبغي ان لا نقدم احكام اخلاقية ونصف الفساد انه ظاهرة مرضية سببها وجود افراد غير متخلقين في مراكز معينة بل يجب التركيز على فهم النظام القائم في الدول النامية فهو ناجم عن عوامل بنيوية وانتشاره مرتبط بمستوى النمو السياسي والاقتصادي فالفرضية الاساسية هنا تكمن في الفساد خلل وظيفي حيث تستبدل معايير قديمة بمعايير جديدة تسهل التكيف مع التغير الذي يحصل في بعض الانظمة التحتية

**ب–نظرية التحديث السياسي:**

هي نظرية مهمة في العلوم الاجتماعية عالجت مسالة التنمية والتحديث وتركز اهتمامها على الجوانب السلبية التي تعيق عملية التغيير وتمنعها في الدول النامية[6]حيث حظي موضوع الفساد بنصيب اوفى وفي هذا الصدد قدم "هانتنغتون" في مؤلفه الشهير النظام السياسي للمجتمعات المتغيرة طرح في الفصل الاول منه حول ان عملية الانحلال والتفسخ السياسي الذي يصيب المجتمعات الانتقالية وتحت عنوان العصرنة والفساد تناول سبب انتشار الظاهرة في بعض المجتمعات مقارنة

- [4]د. سمير التنير: الفقر والفساد في العالم العربي دار الساقي، لبنان، 2009 ،ص 76.
- [5] محمد علي محمد اصول الاجتماع السياسي "السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج1 ، دار المعرفة الجامعية ،2015،ص85
- [6]احمد زايد: الدولة في العلم الثالث ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985 ،القاهرة ،ص38.

باخرى ويري "هانتغنتون" بان فساد الفقراء وفساد الاغنياء سواء فواحد يتاجر بالقوة السياسية من اجل المال والاخر يتاجر بالمال من اجل القوة السياسية لكن في الحالتين هناك شيء عام (صوت او مركز او قرار او موقف او راي) يتنم بيعه من اجل الربح الخاص[7] .

يترتب على هذه الاختلالات في تركيبة المجتمع وفي نمط القيم موجة من العنف والتطرف لان العوامل التي تغذي الفساد تشكل مسببات عدم الاستقرار ويصبح الفساد بديلا ضروريا للعنف ولضبط النظام وتجنب الاحتقان في صفوف الطبقة العاملة لكن يضل الفساد اداة غير شرعية وغير مضمونة العواقب في النظام الذي تستفحل فيه[8].

**رابعا–مخاطر غياب الأخلاق الإعلامية:**

هذاالاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بموضوع أخلاق الإعلام انعكس ثورة في الشرعات الاعلامية و مواثيق شرف لمؤسسات صحافية،و دور التدريب وتنهي في هذا الميدان سواء في الدول الغربية أم في لبنان وقدم بعض الباحثين إلى التساؤل لنسب بهذه الثورة و الاهتمام الكبير المستجد بهذا الموضوع.

في استفتاء للرأي طال صحافيي نفي18بلدا أوروبيا عن سبب الاهتمام بموضوع الأخلاق الإعلامية، جاءت الأجوبة عامة ومتنوعة، ومنها:

–نتيجة تأثير التقدم التكنولوجي على المهنة،
–تركز ملكية وسائل الإعلام في أيدي رسامي الكبرى،
–الدمج بين المهنة و البعد الإعلاني و المال يالذي تحمله،
–الأخطاء المهنية المرتكبة،
–الأخطاء في تغطية الثورة الرومانية وحرب الخليج،
–خرق الحرمات الخاصة من قبل صحافيين،
–تراجع مصداقية المهنة،
–العلاقات الملتبسة بين الصحافيين و السياسيين،
–خطر الحد من الحريات الصحافية،
–وعي المنظمات الصحافية (....)

كما تميزت المهنة منذ نهاية الثمانينات بارتفاع نسبة الشكاوى لدى القضاء ضد الممارسات الصحافية .

يمكن شرح الاهتمام المتزايد بالموضوع بقضية رئيسية تختصر غالبية الأسباب المذكورة وهي : السعي إلى حسن تأدية الصحافي مهمته مع التراجع الكبير الذي أصاب المهنة.

[7]صمويل هانتغتون: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوعبيد،بيروت، دار الساقي، 1993 ،ص77.
[8]اسامة الغزالي: حرب الاحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، مطابع الرسالة، 1987 ،ص 180.

إن تبني أخلاق مهنية وإقرار قوانين ومواثيق شرف هو أولا بمثابة اعتراف بان المهنة تواجه صعوبات في ميدان النوعية والنزاهة، وثانيا هو محاولة لإعادة كسب ثقة الناس من خلال التشديد على خدمة إعلامية من مستوى لا يرق إلي الشك، ان الهدف الرئيسي إذا هو حماية المهنة كي تحافظ على رسالتها و مستواها، وحماية الصحافي من الأخطاء التي قد يرتكبها عن قصد أو عن غير قصد بسبب الفساد أو لأسباب شخصية أو مهنية أخرى.

**المخاطر المهددة لمهنة الصحافة:**

**أ –تبعية الصحافي والمؤسسات الإعلامية:**

تبدو الصحافة و وسائل الإعلام عموما في غالبية دول العالم متصقة برجال الأعمال و السياسيين والشركات الاقتصادية الكبرى، فتعكس مواقفهم و آراءهم، إنها تنطق باسمهم وتعبر عن اهتماماتهم ربما أكثر مما تعبر عن اهتمامات الناس و مشاكلهم اليومية، هذا الأمر اوجد هوة بين الصحافي و الجمهور الذي بات يشعر بان هدف الصحافي ليس التوجه إليه بشكل مباشر و لا التعبير عن قضايا هو اهتماماته.

**ب –وقوع الصحافة في أخطاء أخلاقية و مهنية:**

حققت صحافة الرياضة و الفضائح، نجاحات شعبية و مالية كبيرة، و بالتالي مردودا عاليا بالمفهوم التجاري، الأمر الذي زاد من سعيها إلى تحقيق المزيد من الفضائح و الإغراءات المتنوعة و غالبا على حساب قيم المهنة وحياة الإنسان الفردية[9].

وباتت مثل هذه الأخبار المتفرقة السطحية تحت الصفحات الأولى لهذه الصحف الشعبية حتى بات الاهتمام بها من جانب الصحافة الرصينة أيضا.

**ج –قضية الفساد الإعلامي:**

ربما يكون الفساد في الجسم الصحافي من أكثر أمراض الصحافة انتشارا في العالم، انها آفة حقيقية تهدد الجسم الصحافي و رسالة الصحافة، فالأصوات ترتفع في معظم دول العالم تشكو من تسخير الصحافي مهنته لمصالح الشخصية لاسيما المادية منها من خلال قبول الأموال والهدايا والتقديمات المختلفة من النافذين ماليا و سياسيا أو استغلال موقعه لأهداف شخصية، هذا الأمر يشكل ممارسة عادية في الكثير من دول العالم الثالث لكنه منتشر أيضا في الدول المتقدمة.

**د –غياب النزاهة المهنية:**

تفترض النزاهة المهنية عدم إتباع وسائل رخيصة و غير مشروعة لتحقيق أهداف معينة، كمثل اللجوء إلى الابتزاز حي الأشخاص، مؤسسات أو دول، اللجوء إلى الإثارة أو افتعال الأحداث، التعرض لحياة الناس الشخصية، لكن الصحف

[9]Bertrand,Jean-Claude.In «Deontologie des medias.Les exigences de la democracie »Revue medias Pouvoirs N4,troisieme trimestre 1998 (P54)

مليئة بمثل هذه الأمور التي تتعارض وابسط الأخلاق العامة و المهنية،كمثل أخبار وصور النجوم أو السياسيين المتعلقة بجوانب حياتهما لخاصة و الحميمة.

**هـ –عدم احترام القيم الإنسانية:**

كثير من الأشخاص دمرت الصحافة حياتهم من خلال اتهامه مكذبا أو منخلا لنشر تحقيق قضائي غير مكتمل يتضمن اتهامات بارتكاب جرائم أو القيام بأعمال تحطم نقدرهم، فغالبا ما ينسى، أويتناسى صحافيون المبدأ القانوني الذي يعتبر ان المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

**و –غياب الموضوعية و التوازن:**

طبعا من الصعب جدا الحديث عن الموضوعية في الصحافة أو عن مجرد تعريفها، لذلك أضفنا التوازن إلى الموضوعية ليتكامل، بمعنى أن يسعى الصحافي إلى وجهات النظر المتنوعة، وان يعرض الوقائع الضرورية كي يتمكن الجمهور من الإلمام بالخبر من زواياها لمتعددة، لا أن يعطي جزءا من الوقائع أو أن يعالج الحد ثمن زاوية واحدة.

**ز –تسخير الإعلام في خدمة قوى الأمر الواقع:**

بات أمرا غالبا أن نرى وسائل الإعلام تعمل في خدمة قوى مختلفة بحيث ان هذا الهدف الدعائي كثيرا ما يطغي على الاعتبارات المهنية الأساسية عند الإعلامي، وهذا الأمر بات موضوع شكوى حتى في الدول التي تعتبر مثالا في الحريات الإعلامية المسؤولةكما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا .

**خامسا– مقاييس الفساد الثقافي والإعلامي:**

في ظل مناخ فاسد نصطدم بعشرات من النصوص المقيدة للحريات العامة والديمقراطية بشكل عام ولحرية الراي وتداول المعلومات مما انعكس على كفاءة الاعلام في اداء الرسالة في ظل مناخ من التقييد والاختراق ومن سمات ذلك عقوبات الحبس والغرامة المسلطة عنهم وغسيل الدماغ الفضائي القادم عبر الاسلاك لا سيما مع تدشين الكثير من القنوات الغربية الناطقة بالعربية عبر الفضائيات او الانترنت والتي تعتمد على ستايل ميديا والعروض الفاضحة وتاطير الخطاب الرسمي للبث

**كيفية استخدام مفردات الرسالة الاعلامية كمعايير والية للفساد:**[10]

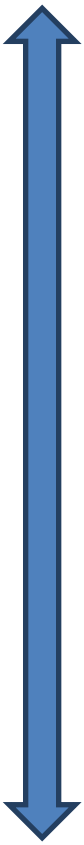

1-القائم بالاتصال

2-الوسيلة

3-الرسالة

4-الجمهور

5-قياس رد الفعل

**مفردات النموذج:**

**1-القائم بالاتصال:** ادى تعاظم دور الدولة الى الهيمنة بشكل جزئي او كلي على وسائل الاعلام وبالتالي التحكم في الخطاب الاعلامي وتوجيهه وفق سياسته ورؤيته بالاضافة الى شراء واستكتاب المفكرين ليتوافقوا مع افكار السلطة الحاكمة

**2-الوسيلة:** هيمنةالسيطرة على وسائل المعلومات وتطور الاعلام الالكتروني وشبكات البث التلفزيوني وقدرته الفائقة على الحذف والاضافة بما يتفق مع اجندة المرسل .

**3-الرسالة:** تختلف تقنيات الرسالة المستخدمة كالية للفساد كانتاج خطاب اعلامي عميل للسلطة يعمل على تزييف الواقع وانتاج رسائل تعتمد على الترفيه لاغراق المتلقي في الخطاب الاعلامي.

**4-الجمهور:** ضعف مقاومته مما يؤدي اما التبعية الكاملة وتقبل ما يعرض عليه دون مقاومة او الاتجاه الى وسائل الاعلام الغربية التي يستقي منها معلوماته[11].

**5-قياس رد الفعل ورجع الصدى:** من المفروض ان يتم ذلك وفق اليات بحثية نزيهة ومستقلة الا ان الفساد طال حتى هذه المراكز البحثية والتي توجه لأهداف واجندات خاصة.

[10] حنان يوسف: اتجاهات الفساد الثقافي والاعلامي (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية) مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2006،ص341.

[11] صباح ياسين: عوامل الفساد واثاره في الثقافة والاعلام (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)مركز الوحدة العربية للدراسات ط2 2006 ص 309.

**سادسا–الاعلام وقضايا الفساد الكبرى في الجزائر:**

**أ/قضية اختلاس خزينة جبهة التحرير الوطني 1962–1964**:والتي تتمثل في اختلاس مبلغ قدره 43مليون فرنك سويسري وهي عبارة عن تبرعات مالية من دول اجنبية وعربية وتبرعات العمال الجزائريين في فرنسا حيث هربت من طرف بعض مسؤولي الجبهة آنذاك الى البنك التجاري العربي في جنيف طرحت آنذاك بتحفظ كقضية فساد وقامت الحكومة الجزائرية في عهد هواري بومدين عام 1971 باسترجاع مليوني فرنك سويسري ولم يتحدث حينها الاعلام عن هذه القضية الا في سنة في سنة 1994 الى انه ظل ملف خاضع للمساومات ولم يحدث جديدا فيه في حين انه تم معاودة الحديث عن هذه القضية عندما فتح ملف بنك الخليفة عام 1998 حيث طرحت فرضية توظيف خزينة الجبهة من طرف رفيق عبد المومن خليفة حفيد العروسي خليفة احد القادة المنظمين لوزارة التسليح والعلاقات العامة والتي شكلت فيما بعد نواة الاستخبارات ثم وزيرا للصناعة في عهد بن بلة خاصة وانه كان مهتما بأموال خزينة الجبهة في سويسرا واكثر من اشار الى هذه القضية ليس الاعلام الجزائري بل الاعلام الفرنسي[12].

**ب–قضية 26 مليار**:تعد اول فضيحة فساد سياسي كشف عنها مسؤول كبير في تحويل ما قيمته 26 مليار في شكل رشاوي ما بين 1962–1989 وكان حصول الابراهيمي على هذا الرقم من خلال قيامه بحساب بسيط بين وجود فرق في الاسعار المعلنة والحقيقية بحوالي 20/ حيث اعلن عن ذلك في مارس 1990 في الوقت الذي كانت تستعد الحكومة لأول انتخابات تعددية وتعد هذه القضية من القضايا التي تداولها الاعلام بشدة وجلبت انتباه الراي العام الى قضية الفساد السياسي في الجزائر[13].

**ج–فضيحة الغرفة الوطنية للتجارة**:حيث تم الكشف عن اختلاس ما قيمته 20 مليار دولار عبر تحويل 2000 غلاف مالي بالعملة الصعبة من طرف صناعيين وتجاريين بأسماء مؤسسات مصغرة في اطار رخص استيراد ولكنها كانت تهرب الى بنوك اجنبية في جنيف وباريس وهذا ما كشفت عنه لجنة برلمانية[14].

**د–فضيحة اللواء مصطفى بن لوصيف**: الذي اتهم باستغلال 40 مليون فرنك فرنسي و10 مليون دينار جزائري بدون مبرر مستغلا في ذلك منصبه كأمين عام في وزارة الدفاع الوطني والذي كشف انه عادة ما مسؤولين في الجيش يتقاضون عمولات خاصة فيما يتعلق بصفقات تجهيز الجيش الجزائري وكل ما يرتبط بشراء الاسلحة واقامة المشاريع العسكرية وعلى الرغم من ان المحاكمة تمت على اثر تحقيق اقدمت عليه لجنة برلمانية آنذاك الا ان وسائل الاعلام لم تعر الاهتمام الكبير لهاته القضية والاسباب واضحة[15].

---

[12]محمد حليم ليمام: ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ،بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية، 2011 ،ص 203.
[13]محمد حليم ليمام –ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، مركز دارسات الوحدة العربية لبنان ،ط1،2011ص180
[14]نفس المرجع،ص187
[15]نفس المرجع،ص194

**هـ–فضيحة بنك الخليفة:** تعد اكبر فضيحة عرفتها الجزائر بعد الاستقلال بحيث وصفت بفضيحة القرن والتي تعكس المعنى الحقيقي للفساد المنظم التي تتداخل فيه العديد من الاطراف حيث انطلق هذا المجمع الخليفة الذي يظم بنك وشركة طيران وشركة بناء وقناة تيليفزيونية وخمسة فروع اخرى حيث انطلق من الصفر ليصبح في ظرف 3 سنوات امبراطورية مالية وتجارية التي يملكها رجل الاعمال الشاب "عبد المؤمن خليفة" الذي بدا حياته كصيدلاني الذي اسس بعدها شركة استيراد للمواد الصيدلانية حيث اصبح بعد ذلك صاحب اكبر مجمع اقتصادي برقم اعمال للبنك لوحدة يقدر ب 400 مليون دولار حيث كانت تعاملاته تفتقد للشفافية والوضوح فأول من فجر قضية الخليفة امام صمت الجهات الرسمية الوطنية هي الاوساط الفرنسية حيث كشفت التقارير التي اعدتها مصالح الاستعلام الفرنسية ونشرتها الصحافة الفرنسية ابتداءا من اكتوبر 2002 عن عدم شفافية الشركة وهلاميتها اضافة الى الكثير من الملاحظات السلبية ولم تنطلق المصالح الجزائرية في فتح هذا الملف الا في فيفري 2003 وكانت شركة الخليفة للطيران مجرد قناة لتهريب الاموال الى الخارج ولم تنطلق محاكمة هذا الاخير الا في جانفي 2007[16].

**و–قضية سوناطراك[17]:** كشفت نتائج تحقيق اولية التي قامت بها اجهزة الامن العسكري عام 2009 مدى انتشار الفساد من خلال لوبيات اجنبية بمساعدة مسؤولين سامين في الدولة حيث افضت التحقيقات الى ثبوت ممارسة الفساد واستغلال النفوذ من طرف الاطارات الكبرى للشركة حيث وضع الرئيس المدير العام للشركة و 4 مسؤولين تحت الرقابة القضائية وتم الكشف عن ما لايقل عن 27 عقد بين سوناطراك والشركة الامريكية "براون اند روت كوندور" وهذه الشركة شابتها رشاوي حيث كانت العقود تزيد قيمتها عن 63 مليار دينار واكثر وسائل الاعلام التي غطت هذا الحدث هي وسائل الاعلام المكتوبة خاصة جريدة الوطن التي تعمقت في حيثيات هذا الموضوع[18].

**ز–فضيحة الطريق السيار شرق–غرب:**

في مقال بعنوان "طريق سيار اسمه الفضيحة"، أشارت الأسبوعية إلى أن هذا المشروع عرف تقديم رشاوى وعمولات لا يعرف مبلغها الإجمالي لكن هي قدر بحوالي 900 مليون دولار، مما يجعل من هذا الورش أحد أكبر فضائح الفساد بالجزائر إلى جانب فضيحة الشركة الوطنية للهيدروكاربورات (سوناطراك).

وذكرت الأسبوعية بأنه تمت مراجعة تكلفة إنجاز هذه الطريق في اتجاه الارتفاع لتنتقل إلى 13 مليار دولار بعدما كانت قد حددت في وقت سابق في 11,4 مليار دولار، مضيفة أن هذه البنية التحتية الطرقية لمينته إنجازها بالكامل بعد، رغم أن ذلك كان مقررا في سنة 2009 فيما تم الشروع في عمليات ترميم و إصلاح للأشطر المنجزة.

[16] محمد حليم الامام، مرجع السابق، ص214

[17] El Watan ,21/1/2010 et 15/02/2010

[18] محمود بلحيمر واخرون: امبراطورية السراب، قصة احتيال القرن، الجزائر ،منشورات الخبر ،دار الحكمة، 2007 ،ص 24-27.

وأوضحت الأسبوعية الفرنسية (جون أفريك) أن التحقيقات التي أجراها جهاز الاستخبارات و الأمن الجزائري والنيابة العامة للجزائر العاصمة كشفت عن عمولات ضخمة و امتيازات عينية منحت بعد أشهر من إبرام صفقة إنجاز الطريق السيار، والتي فازت بها شركتين صينية و يابانية.

و همت التحقيقات أيضا ''عقود أخرى منحتها وزارة النقل ووزارة الماء في إطار إنجاز هذا الطريق السيار لشركات أجنبية ''والتي شابها أيضا '' تحويل رشاوى على حسابات بنكية بأوروبا و آسيا.''

وأبرزت (جون أفريك) أن ''مجموعة من الفاعلين يشتبه في تورطهم في هذه الفضيحة ومنهم ضباط في الجيش، و أبناء أعيان، ومسؤولين بالوكالة الوطنية للطرق السيارة، وأطر بوزارة الأشغال العمومية، ومقاولين جزائريين و أجانب''،موضحة أنه تم إيقاف 18 شخصا، منهم من يوجد رهن الاعتقال منذ 2009.

ومرة اخرى الجريدة الوطنية الوحيدة التي اهتمت ونشرت التحقيق هي يومية الوطن في الفترة ما بين 21 جانفي 2010 الى 15 فيفري 2010 .

**ك–القضية الدائمة وهي تهريب الاموال الى الخارج (التهرب الجبائي)**:تقدر مصادر رسمية حجم الاموال المهربة سنويا باتجاه البنوك الاجنبية اكثر من 4 مليار دولار مصدرها الاختلاس والرشاوي حيث قدرت الاموال المهربة سنة 1999 بما يقارب 40 مليون دولار اما الخبير السويسري "جون زيغلر" يقدر ودائع الجزائريين في الخارج ب 17 مليار دولار وهذه الاموال تبقى اموال منهوبة من الجزائر لكنها غير موظفة في الاستثمار المنتج كما انها غير خاضعة للجباية ويبقي هذا الملف كذلك بعيد عن عيون وسائل الاعلام لا المكتوبة ولا المسموعة ولا المرئية[19].

**ل–الفساد المحلي (الولاة–المنتخبين–الاحزاب)**: على الرغم من الفساد الضارب في الهيئات المحلية منذ عهد الحزب الواحد الى يومنا هذا ويظهر ذلك جليا في المحاكمات الكثيرة التي يخضع لها كل سنة المنتخبين والسبب ليس الرقابة او ماشابه بل اختلاف مصالح المنتخبين هو ما يفجر عادة قضايا الفساد من هذا النوع وتحال على العدالة وما نلاحظه في الشأن المحلي ضعف تغطية وسائل الاعلام لقضايا الفساد المحلي والسبب في الكثير من الاحيان دخول طبقة رجال الاعلام المحلي ضمن زبانيات مع الهيئات التنفيذية المحلية والجماعات المحلية[20].

**و–الانتخابات والمشاركة السياسية عموما**: واقع الانتخابات في الجزائر له خصوصية لم تلعب وسائل الاعلام فيه الدور المنوط فتعد وسائل الاعلام احد الفواعل في رفع المشاركة السياسية من خلال التوعية وتنوير الراي العام الوطني فلا زالت الانتخابات في الجزائر تتحكم فيها احد القطبين اما المال او البنى التقليدية المحلية(القبيلة والعرش) وما يشكله ذلك من هدر للطاقات والهمم الواعية للقضايا الوطنية .

[19] محمد حليم الامام، مرجع السابق، ص305
[20] علي بوعناقة وذبلة عبد العالي الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر ط2 بيروتمركز دراسات الوحدة العربية ص234.

**الخاتمة:**

تعتبر ظاهرة الفساد السياسي من اخطر الظواهر المهددة لحياة الشعوب لما لها من اثار سلبية على الاقتصاد وعلى السياسة وحتى على الحياة الاجتماعية والتي في الكثير من الاحيان يلعب الاعلام دورا سلبيا في توعية الراي العام الوطني حول خلفيات هذه القضايا وابعادها بسبب البحث عن المصالح الشخصية او تبعية هاته الوسائل الى مؤسسات تتحكم في خطها الافتتاحي وحتى مسارها الاعلامي مما يؤدي الى فقدان المواطن الثقة في وسائل الاعلام التي تعتبر بالنسبة له النافذة الوحيدة التي يطل من خلالها على خبايا الامور والحقائق التي تتعلق بوطنه .

**المراجع والمصادر:**


-اسامة الغزالي: حرب الاحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، مطابع الرسالة، 1987.

-احمد زايد: الدولة في العلم الثالث،دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985،القاهرة.

-حنان يوسف: اتجاهات الفساد الثقافي والاعلامي (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية) مركز دراسات الوحدة العربية ط 2 2006.

-محمود بلحيمر واخرون: امبراطورية السراب، قصة احتيال القرن، الجزائر،منشورات الخبر،دار الحكمة، 2007.

-مي فريد: الفساد روية نظرية،مجلة السياسة الدولية في باب الاقتصاد والدولة والبيئة،العدد 134،2001.

-صباح ياسين: عوامل الفساد واثاره في الثقافة والاعلام (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)مركز الوحدة العربية للدراسات ط2 2006.

-سمير التنير: الفقر والفساد في العالم العربي دار الساقي، لبنان، 2009.

-محمد حليم ليمام: ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر،بيروت،مركز الدراسات الوحدة العربية، 2011.

-صمويل هانتغتون النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوعبيد، بيروت، دار الساقي، 1993 .

Bernier,Marc-francois « Ethique et deontologie du journalisme » Ed.les presses de l - université laval-canada,2004

Bertrand,Jean-Claude.In «Deontologie des medias.Les exigences de la - democracie »Revue medias Pouvoirs N4,troisieme trimestre 1998